

الفصل الثانى

تطوير إعداد المعلمين وتدريبهم

- ١ . أدوات مستقبلية للمعلم .
- ٢ . تقويم أداء المعلم .
- ٣ . مراجعة برامج كليات التربية .
- ٤ . تحديث كليات التربية .
- ٥ . التدريب لتحسين كفايات المعلمين .

١ - أدوات مستقبلية للمعلم :

إن الأدوار المستقبلية المطلوبة لتحديث المعلم تلقى التبعة والمسئولية على كليات التربية لتحديث مناهجها وتطوير برامجها لتتأغم مع تحديات المستقبل من الانفجار المعرفى ، والحفاظ على الوطنية فى عالم بلا هوية ، والتحديات الفكرية والثقافية المتمحورة فى قضية ما بعد الحداثة وقضية الكوكبية وقضية القومية ، وتحديات السلام العالمى والتقارب الدولى ، والثورة التكنولوجية التى تتطلب متعلماً متمهناً يمتلك خبرة الجلب من الشبكات المحلية والعالمية ، ومحتوى تعليمياً يتميز بسرعة التغير والتنوع والتعرض لقضايا ومشكلات معاصرة ومستقبلية ، واختلاف مصادر التعلم من شبكات المعلومات ، ثم التحدى الحضارى تحدى الديمقراطية .

ولا نقصد هنا مجرد تعدد أحزاب أو وجود مجالس نيابية أو مجالس محلية أو صف حزبية ، بل نقصد بالديمقراطية أسلوب حياة وقيم واتجاهات اجتماعية وأساليب سلوكية وتقاليد وعادات تتأغم وتتفق جميعها على قيمة الإنسان وقدرة الإنسان ، وتتفق جميعها على أن حقوق الإنسان ليست منحة من أحد ، بل هى مكون من مكونات إنسانيته .

كما أن أهم التحديات المستقبلية التى تفرض أدوار جديدة للمعلم أن التعليم أمن قومى ، ونحن نعيش أحادية الاستقطاب الدولى الذى تمثله الولايات المتحدة الأمريكية التى تميل بكفتها إلى إسرائيل التى تهدد الأمن القومى العربى ، وتحدى الهدر أو فقد التعليمى حيث آلاف الطلاب الذين لا يواصلون تعليمهم ويخرجون إلى الحياة غير مسلحين بالخبرات والمهارات ، ثم تحدى المشكلات البيئية حيث تنوعت مصادر التلوث من ملوثات طبيعية وبيولوجية وكيميائية وفيزيائية ناهيك عن التلوث الخلقى والتربوى ، وتحدى الانفجار السكانى أخطر التحديات التى تعرض حقوق المواطن للأخطار وتعرقل مسيرة التنمية الشاملة .

إن هذه التحديات المستقبلية تلقى على كليات التربية مهمة تحديث برامجها ومناهجها لتخريج معلمين ، يمتلكون أدواراً جديدة أولها دوره كمخطط ويتطلب هذا الدور

أن يمتلك المعلم الجديد القدرة على العمل فى مجموعات ، والمشاركة فى مسح وتحديد الإمكانيات التعليمية المتاحة فى مدرسته ، والمشاركة فى تحديد الخصائص والمشكلات الاجتماعية لتلاميذه، وتحديد الأهداف المطلوب تحقيقها ، وتشخيص بيئة التعلم وأوضاع جماعة التعلم ، والمشاركة فى تعرف الأساليب والاحتمالات التى توصله إلى تحقيق الأهداف ، والتعامل مع الأهداف السلوكية فهماً وممارسة من حيث الصياغة وربطها بالمحتوى ، مع الحرص على تحقيق التوازن مع الأهداف وعنصر الزمن ، والمشاركة فى تحليل محتوى التعلم إلى مكوناته الرئيسة ، وتحديد الوسائل والأنشطة المناسبة لإنجاز الأهداف ، والمشاركة فى اختيار استراتيجيات وطرائق التعليم ، وانتقاء طرائق وأدوات التقويم ، وتخطيط إجراءات علاجية وإثرائية على ضوء التغذية الراجعة ، والمشاركة فى التخطيط والتدريب للمعلمين الجدد ، باعتبار المعلم مدرِّباً ومعلِّماً معاً .

وثانى هذه الأدوار دور المعلم كمختص تكنولوجى ، يحقق قدراً من المعرفة التكنولوجية لذاته يستخدمها فى إحداث عمليتى التعليم والتعلم ، وتعرف الأجهزة والأدوات التكنولوجية المتاحة فى مدرسته ، وإمداد الطلاب بقدر من المعرفة عن الأجهزة ذات العلاقة بمادته التخصصية ، وتسهيل استخدام التلاميذ للأجهزة الموجودة فى حجرة الدراسة ، والإلمام بأساسيات صيانة الحاسبات وطرق التعامل مع الأعطال الطارئة ، والمشاركة فى برمجة بعض الوحدات التعليمية وتصميمها ، وإنتاج بعض أنواع تكنولوجيا التعليم وحفائب التعلم والمديولات ، ومسايرة التقدم التقنى فى تكنولوجيا التعليم والاستفادة من الإنترنت والبريد الإلكتروني والفيديو كونفرنس ، وإرشاد التلاميذ إلى موارد المعلومات وفرص التعلم المتاحة عبر الإنترنت ، وتدريب التلاميذ على الرجوع إلى المصادر المعرفية والتقنية لإثراء المنهج ، وتخزين المعلومات الإلكترونية وإدراجها واستدعائها ، وتحليل المادة التعليمية ونقدها وتفسيرها وتأويل النص ، والتدريب على إعداد وتصميم مواقع وتحميلها على الشبكة .

وثالث أدوار المعلم الجديد الذى تتحمل كليات التربية تبعه إعدادة بتحديث مناهجها وبرامجها دوره كمختص فى طرق التدريس ، عن طريق امتلاك طرائق تدريس حديثة تقوم على التعلم الذاتى ، وبناء وتصميم وتنفيذ مواقف تعليمية جديدة وحيوية داخل قاعات

الدرس مزارع الفكر البشرى، وتوفير التقنيات والوسائط التعليمية لإنجاح الموقف التعليمى التعلمى ، واستثارة دافعية التلاميذ وتعزيز الاستجابات الصحيحة ، وتوجيه التلاميذ فى ضوء معطيات الموقف التعليمى، والتمكن من مهارات التعلم الذاتى ، واستزراع ثقافة الإبداع والابتكار ، وتنمية بيئة تعليمية فيها الحرية والبهجة والتسامح .

ورابع أدوار المعلم الجديد دوره كمنظم للنشاط المدرسى ، من حيث : الاقتناع بأهمية ممارسة المناشط المدرسية ، واستيعاب مجالات النشاط المرتبطة بتخصصه ، وتشجيع التلاميذ على المشاركة فى المناشط حسب ميولهم ، ومشاركتهم فى تخطيط الأنشطة الصفية واللاصفية على ضوء خبراتهم ، والتنسيق مع زملائهم المعلمين عند تنفيذ الأنشطة ، والتركيز على أن تكون الأنشطة نابعة من البيئة وتصب فيها ، والمشاركة فى التقويم البنائى والنهائى للأنشطة ، وتوجيه التلاميذ إلى استخدام أنشطة تكنولوجية جديدة مثل تحليل المواد المسموعة وتفسيرها ونقدها ، وتوجيه التلاميذ إلى استكشاف وثائق الكترونية فردية وجماعية ، واستخدام مصادر المعلومات بسرعة ودقة ، وتوفير الأنشطة التربوية الإثرائية ، التى تتطلب إعمال الذهن فى عمليتى التعلم والتعليم ، واكتشاف المواهب والقدرات ورعايتها وصقلها وتوظيفها حسب زاوية التفوق .

وخامس أدوار المعلم الجديد دوره كمقوم من حيث : تعرف أساليب التقويم المختلفة وأدواته ، والمشاركة فى بناء بنوك الأسئلة ، وتصميم الاختبارات والمقاييس وبطاقات الملاحظة والإجراءات العلاجية ، وأساليب التغذية الراجعة ، والتقويم الذاتى، وتقويم الأداء ، والتقويم الفريقى ، وبناء سجلات الأداء ، وقياس ذكاءات التلاميذ المختلفة ، وإعداد ملفات التقويم الشامل.

وسادس هذه الأدوار الجديدة دوره كقائد فريق عمل من حيث : القدرة على العمل الفريقى ، والإشراف وتوجيه أنشطة المعلمين الجدد ، والمساعدة فى حلّ المشكلات التى تواجه المعلمين والطلاب ، وتقبل النقد ، وتقبل الآخر، وتنمية مهارات التفاوض والحوار والعمل التعاونى الفريقى ، والتحلّى بالموضوعية وقيم العدالة .

وسابع هذه الأدوار دوره كموجه ومرشد ، يقوم بمساعدة التلاميذ على اختيار المعرفة المناسبة للمشكلة التى يقوم بتدريسها ، ويساعدهم أيضاً على اختيار الخبرات

والوسائط والأنشطة ووسائل التقويم ، والوعى بأحوال طلابه والإحساس بمشاركتهم ، وتوفير مصادر المعلومات للإجابة على استفساراتهم وتوضيح المشكلات التى يتعرضون لها ، والتى سوف يتعرضون لها وتدريبهم على حلها ، وتوظيف خبراتهم السابقة ، والعمل على الارتفاع بقدرة الطلاب على مراقبة أنفسهم ، وتوجيه الفائقين إلى برامج إثرائية لتنمية إبداعاتهم ، والعناية بالطلاب بطيئى التعلم ورعايتهم والسعى نحو تفريد التعليم حسب قدرات كل متعلم وسرعته وخبراته وتدريبهم على الاكتشاف والبحث والاطلاع ، وتدريبهم على المرونة فى وضع البدائل ، وإقامة الحجج المقنعة وتنمية التفكير الناقد والتأمل والتفكير الإبداعى .

وثامن هذه الأدوار دور المعلم كمهنى ، عليه أن يمتلك الكفايات المهنية وتنميتها لمواكبة احتياجات المتعلمين داخل الفصل وداخل المدرسة وخارجها ، والتمكن من الفكر التربوى الحديث ، والمشاركة فى الندوات والمؤتمرات والدراسات والبحوث ، وإتقان لغة أجنبية تمكنه من الانفتاح على الثقافات والإفادة من المنجزات التكنولوجية وبرامج التدريب ، والقراءة المهنية الناقدة.

وتاسع هذه الأدوار دور المعلم كمحفز ، يسعى إلى زرع حب الدراسة والمدرسة والكتاب والمكتبة لدى الطلاب وإثارة رغبتهم فى القراءة خارج المقرر ، وتربية الاعتماد على الذات عند الطلاب ؛ مما يجعلهم يمارسون التعلم الذاتى والتقويم الذاتى ، وتنمية روح المثابرة والتفكير النقدى ، وتعزيز الاستجابات المرغوبة ، وتكوين الصداقة بين الطلاب وبينهم وبين المعلمين .

وعاشر هذه الأدوار دور المعلم الجديد كباحث ، يسعى إلى استشراف الجديد فيما يتعلق بأنماط التعليم واستراتيجياته ، وامتلاك مهارات البحث العلمى وطرق البحث العلمى ، والتتظير من خلال ما يقوم به من ممارسات ، والتفكير بأسلوب ناقد ، والعمل البحثى الفريقي والتحدى بالموضوعية والتوثيق ، والتثبت من صحة المصادر ، وتطبيق الرؤى التربوية الحديثة فى تخصصه ، والاتصال بالمراكز العلمية والمكتبات ومواقع المعلومات على الإنترنت .

حادى عشر دوره كنائب للوالدين ، حيث يسعى إلى مساعدة الآباء عند زيارتهم للمدرسة، واستخدام سياسة الباب المفتوح ، وإقامة علاقات سوية بين البيت والمدرسة، وتنظيم الاجتماعات بين المعلمين والآباء ، وتبنى مفهوم الشراكة التربوية ، وبناء برامج زيارات للتلاميذ ذوى الحاجات الخاصة فى منازلهم مع الأخصائى الاجتماعى ، وحب المتعلمين واحترامهم، والتحدى بروح الأبوة فى تعاملاته اليومية ، والتسامح لتعديل السلوك .

ثانى عشر دور المعلم كإدارى، حيث يشارك فى إدارة المدرسة ، وعمل سجلات لأداءات التلاميذ ، والمشاركة فى صنع القرارات المدرسية والمشاركة فى تحمل أعباء الإدارة ، وحفظ سجلات الحضور والغياب ، وتهيئة بيئة التعلم وظروفه وتأمين وسائل النجاح والتفوق الدراسى ، والإشراف على النظام المدرسى والمسابقات الثقافية والرياضية والفنية .

ثالث عشر دور المعلم كسياسى ، حيث يساعد فى اكتساب الثقافة القانونية التى تساعد على معرفة حقوقه وواجباته كمعلم وكمواطن ، تحرير ذاته وطلابه من الانبهار بالغرب ، وتعريف الطلاب بهويتهم فى النظام العالمى الجديد وقيمه من حرية وتسامح وتفاهم عالمى وسلام قائم على العدل، وتوضيح رأى الإسلام كدين ودولة ونظام عالمى ، وغرس الإحساس بالمسؤولية ، وتعرف الأنظمة السياسية وثقافة الشعوب ، ونقد المجتمع المحلى والقومى والعالمى ، وتنمية الوعى بالتحديات المستقبلية ، وتدريب الطلاب على ثقافة الحوار والانضباط ، وإبراز أهمية الوحدة العربية والإسلامية لمواجهة تحديات العصر والهيمنة الأمريكية ، والوعى بثقافة وتاريخ وحضارة ومشكلات وطنه ، ومناقشة عناصر الثقافة الوافدة ، وتشجيع الطلاب على السلوك الإيجابى بحيث يفكرون عالمياً ويطبقون محلياً .

إن تحديث مناهج وبرامج كليات التربية عليها أن تأخذ هذه الأدوار المستقبلية لمعلم الألفية الثالثة ؛ بحيث تسعى إلى هندسة وتصنيع معلم جديد .

٢ - تقويم أداء المعلم :

أداء المعلم هو سلوك المعلم أثناء مواقف التدريس داخل الفصل وخارجه . وهذا الأداء هو الترجمة الإجرائية لما يقوم به المعلم من أفعال أو استراتيجيات فى التدريس، أو فى إدارة الفصل ، أو مساهمته فى الأنشطة المدرسية من أعمال وأفعال ، تسهم فى تحقيق تقدم فى تعلم الطلاب . وعليه .. فإن كفاءة المعلم تشير إلى مجموعة المعارف والقدرات والمعتقدات ، التى يمتلكها ويتقنها ويحتاجها كى تمكنه من ممارسة عمل معين يتعلق بالتدريس أو العمل المدرسى .

ومدى كفاءة المعلم فى القيام بالعمل المدرسى يعتمد على عدد الكفايات التى يحوزها كى يصبح مؤهلاً للتدريس ، وفاعلية المعلم فى هذا الإطار تشير إلى نواتج التعلم التى يحققها لدى طلابه خلال مواقف التدريس ؛ أى إن الفاعلية ترتبط بمدى ما يحققه المعلم من الأهداف التعليمية المرغوبة ، كما أن الفاعلية ترتبط بسلوك الطلاب وأدائهم كما تظهر فى مقدار ونوع التعلم ، الذى تحقق خلال المواقف التعليمية داخل الفصل وخارجه .

وفاعلية المعلم بعد ذلك لا تعتبر خاصية ثابتة له كفرد ، ولكن يمكن اعتبارها من نواتج تفاعل أدائه ، وعوامل أخرى تختلف باختلاف المواقف التى يعمل فيها المعلم ، ومنها : خصائص الطلاب ومستوياتهم الدراسية ، والبيئة التعليمية ، والمحتوى الدراسى ، والمصادر التعليمية المتاحة ، كما أن الأداء نفسه داخل الفصل يمكن أن يتميز بمجموعة أفعال وإجراءات منتظمة ، يقوم بها المعلم ويرها ضرورية لتحقيق الأهداف المنشودة .

وهذه يمكن تعرفها وتحديدتها بدقة من خلال ملاحظة الأداء .

وتقويم أداء المعلم لا بد له من أهداف ؛ فالتقويم يشير إلى عملية اتخاذ قرارات على أساس من القياسات والملاحظات بهدف التطوير والتحسين. وتتطلب عملية التقويم فى

جوهرها ضرورة الحصول على بيانات ومعلومات عن أداء المعلم ، ومقارنتها فى ضوء معايير تحدد عليها مستويات مقبولة للأداء المرغوب فيه ، ثم إصدار حكم على نوعية الأداء ومستواه تمهيداً لاتخاذ القرار المناسب . والقرارات التربوية فى هذا المجال عديدة ، منها : التعليمية التى تتعلق بمختلف جوانب العملية التعليمية ، ومنها الإرشادية لتوجيه المعلم وإرشاده مهنيًا ، ومنها إدارية تتعلق بالترقية والمكافأة على إنجاز أو تطوير .

إن أهداف تقويم أداء المعلم ، والتى يجب أن نلقت إليها فى مؤسساتنا التعليمية تتحدد فى :

- تنمية مهارات ومعلومات المعلم المهنية ؛ لإمكان مساهمته بفاعلية فى عمليات التطوير المستقبلية والتحديث المستمر لمنظومة المنهج المدرسى .
- توفير معلومات أو بيانات تسهم فى مكافأة الأداء المتميز أو الترقية إلى وظائف قيادية أو مهام تدريبية أو بعثات خارجية .
- توفير معلومات يمكن أن تؤدى إلى تعديل وتطوير مستويات المعلم أو وضعه فى وظيفة أخرى أو إنهاء خدمته .
- تحسين نوعية التعليم المقدم للطلاب باعتباره أحد مكونات العملية التعليمية ، من خلال تحديد نوعية التغييرات المطلوبة من المعلم لإمكانية التطوير أو التحسين المدرسى ، سواء كانت فى طرائق التدريس ، أوبيئة التعلم ، أو مصادر التعلم .
- تشخيص الاحتياجات الفردية للمعلمين من خلال تحديد جوانب القوة وجوانب الضعف فى الأداء المدرسى ، وتوفير التغذية الراجعة لكيفية توجيه الطلاب نحو التعليم الفاعل ، وهو ما يمكن اعتباره تقويماً مرحلياً ، وغالباً ما يتصف بالوصف ، أكثر منه حكماً أو تقويماً لأداء التدريس أو الأداء المدرسى .

ويمكن أن تتحقق هذه الأهداف التقييمية من خلال نوعين من التقويم: الأول هو التقويم المرحلى بملاحظة أداء المعلم على فترات منتظمة أثناء العام الدراسى ، ومن خلاله يتم تشخيص جوانب القوة وجوانب الضعف للمعلم ، وتوفير التغذية الراجعة والطريقة المناسبة لتوجيه الطلاب ، والثانى تقويم تجميعى ينتهى بإصدار حكم وتقدير كمى عن مستوى الأداء للمعلم .

وفى إطار الدعوة للأخذ بالاتجاهات المعاصرة فى تقويم أداء المعلم ، ظهرت على المستويات الدولية مجموعة من الاتجاهات ، منها : المعلم باحثاً ، والمستويات المهنية للتدريس ، ومؤشرات الأداء ، وحافطة تقويم المعلم ، وفاعلية المدرسة . وتفصيل ذلك كما يلى :

١ - المعلم الباحث :

والفكرة الأساسية هنا هى أن المعلمين يمكنهم التأمل فى ممارساتهم اليومية ؛ بحيث يتعلم كل منهم من الآخر بملاحظة الأداء داخل الفصل وفق منهجية وأسلوب يؤدى إلى تحسين الواقع بالإضافة إلى النمو المهنى للمعلم . وحين يقوم المعلمون بعمليات البحث فإنهم يَفْقَومون عملهم مرحلياً ، ويمكنهم صياغة أفكار أو آراء يتم اختبارها أثناء الممارسة اليومية ، وغالباً ما يبدأ البحث بحب الاستطلاع ومحاولة اكتشاف النواتج عن تأثير أدائهم داخل الفصل ، ويجمعون البيانات والمعلومات ويحلونها لتوفير الدلائل الكمية أو النوعية على حدوث تقدم فى تحصيل الطلاب .

وعليه .. فإن إعداد المعلمين للتدريس يجب أن يعكس هذه المهمة ، فكلّيات التربية يجب أن تطور برامجها لتدرب الطلاب المعلمين على حل المشكلات المدرسية ، وتنمية مهاراتهم فى الملاحظة ومهارات البحث العلمى والتأمل فى الفكر ثم العمل بهدف التطوير المستمر ، وتبنى حركة أن المعلم باحث يتطلب معارف أكاديمية وتربوية ومهنية ومهارات بحثية ومعرفة إجرائية ، وكيفية قيام المعلم بعمله المدرسى كمهنة ، ومسئوليّاته عن الالتزام بمستويات الأداء المهنى واختيار نوع الأفعال المناسبة فى ظل مواقف التعليم المتغيرة .

٢ - مستويات مهنية للتدريس :

يتطلب التقويم معايير ومستويات تساعد فى الحكم على مستوى جودة الأداء المدرسى أو النواتج التعليمية . وهذه المعايير تحافظ على مستوى مقبول من الجودة من التعليم المقدم للطلاب ، ومن هنا فهى ضرورية لتحديد مستويات أداء المعلمين لتحقيق الأهداف المتوقعة . ولابد من أن تقوم المؤسسات التربوية بتحديد مستويات مهنية

للمعلمين ، وإعداد قوائم بهذه المستويات المطلوب تحقيقها فى أداء المعلمين فى إطار تخصصاتهم المختلفة ، مثل : مستويات المسئولية المهنية بحسب التخصصات ، والتي يجب صياغتها فى صورة أعمال عليهم ممارستها بصفة مستمرة .

٣ - مؤشرات الأداء :

وهى عبارة عن معلومات يتم جمعها على فترات منتظمة لمتابعة أداء معين أو مؤسسة معينة أو معلم معين . وهذه المؤشرات ليست مقاييس كاملة ، ولكنها نقاط محددة للمتابعة باعتبارها أحد ضوابط الجودة فى العمل أو حسن الأداء .

ومن هذه المؤشرات : مؤشر الأداء المتميز ، الاتجاهات الإيجابية للطلاب ، ودراسة مخرجات التعليم الكمية والنوعية من خلال تحليل نتائج الامتحانات فى الشهادات العامة ؛ لمعرفة مستوى جودة أداء الطلاب على هذه الامتحانات .

٤ - حافظة تقويم المعلم :

وهى مجموعة من الأفكار أو الأعمال الفنية ونواتج الأداء الخاصة بالمعلم ، وهى تمثل وجهات نظر المعلم وممارساته فى التدريس ونواتج العمل المدرسى ، وهى مفيدة فى بناء سجل يعبر عن النمو المهنى خلال فترة زمنية محددة .

والحافضة تساعد المعلم فى وصف تفكيره الحالى عن وقائع التدريس وتأملاته داخل الفصل وبيان الإيجابيات والسلبيات وكيف استطاع التغلب عليها . والحافضة فوق ذلك توضح واجبات المعلم ومسئوليته بصورة محددة إجرائياً ، كما تحتوى على مواد تعليمية أعدها المعلم وطورها ، ودلائل على مستوى تحصيل التلاميذ، وأشرطة فيديو لتسجيلات صوتية لوقائع التدريس، وشهادات التقدير والجوائز والمنح التى حصل عليها أثناء دورات تدريبية ، وتقدم الحافضة إلى إدارة المدرسة سنوياً لتقويم إنجازات المعلم ؛ باعتبارها مؤشراً على نموه المهنى .

٥ - فاعلية المدرسة :

المدرسة الفاعلة تحول فى اتجاه الدراسات المستقبلية بحثاً عن الفاعلية ، حيث كان الفصل الدراسى هو وحدة الدراسة والتحليل ؛ فمن المعلوم أن بيئة الطالب المنزلية ترتبط عادة بمستوى تحصيل الطلاب ، وهذه المدارس تقدم خدمات تعليمية للمناطق المجاورة لها والتي تختلف فى مستويات البيئة المنزلية ، حيث إن اختلاف المستويات المنزلية يمكن أن ينعكس على مستويات التحصيل المدرسى .

ومن عوامل تحقيق الفاعلية المدرسية : إعطاء أولوية لتحسين تعلم الطلاب ، وقيادة مدرسية قوية تشجع وتعزز الإنجازات المدرسية، والتعاون القوى بين المعلمين مع التركيز على التنمية المهنية ، وعلاقات قوية بين أسرة المدرسة والآباء والمؤسسات المجتمعية والإدارية ، واستخدام البيانات والمعلومات الموضوعية عن أداء الطلاب فى المتابعة ، وتحسين التعلم بصفة مستمرة .

إن ما يستحق المتابعة الجادة والمخلصة المواءمة بين ما لدينا من أهداف ومناهج وأنشطة معلنة سليمة ومتميزة على المستوى النظرى ، على حين أن الممارسات على أرض الواقع وداخل جدران مؤسسات التعليم تسير فى تقدم لا يحقق الخطاب التعليمى المعلن بدقة . وقد باتت الحاجة ماسة وضرورية لإعادة الثقة فى المدرسة والمؤسسة التعليمية انضباطاً وأداءً وفاعلية من خلال تجسيد الفجوة والجفوة بين البيت والمدرسة، ومن خلال التعاون المشترك بين كليات التربية ووزارة التربية والتعليم ، ومن خلال إيلاء كتيبة المعلمين حرية التفكير والتعبير والاستناد إلى آرائهم وأفكارهم بصفة مستمرة عبر الاستبيانات والمنتديات والمؤتمرات والتقدير المادى والمعنوى ، وتفعيل إمكانات المدارس فى الريف والقرى والبيئات المحرومة ثقافياً عن طريق متابعة رجال الأعمال وقيادات المحليات ، وأعضاء المجالس التشريعية، وكتيبة الإعلام من أجل هندسة وتصنيع إنسان المستقبل .

٣ - مراجعة برامج كليات التربية :

نجاح المعلم فى مهنته يتوقف - إلى حد كبير - على نوع الإعداد الذى يتلقاه . فالمعلم المعدّ إعداداً سليماً ، هو ذلك المعلم القادر على تحقيق معظم أدواره التى يجب أن يقوم بها ؛ الأمر الذى يدعو إلى الانشغال بتطوير كليات إعداد المعلمين ؛ حتى يحقق المعلم أهداف المجتمع من خلال إعادة تشكيله لصناع المستقبل ، وحتى تقوم كليات التربية بإعداد معلم جديد لمجتمع جديد .

والمطالب المهنية المتزايدة على المعلم تفرض عليه أن يكون ممتلكاً لجانبى الإعداد التخصصى والتربوى ثم مجال الثقافة العامة . وتوافر تلك الجوانب وتكاملها يجعل المعلم أكثر كفاءة واقتدار فى تحقيق الأهداف التعليمية . ولما كانت المعرفة النظرية التخصصية أحد العناصر الرئيسة فى الإعداد المهني ، أصبح من الضروري أن يتضمن برنامج إعداد المعلمين إكسابهم المعرفة النظرية التخصصية فى حقل معين من حقول المعرفة ، يقوم بدراسته والتعمق فيه والتمكن منه ليتولى تدريسه ، لذلك توجب أن يحظى الإعداد الأكاديمي بنصيب وافر فى تكوين المعلم يصل إلى ٧٠% من الوقت المخصص لإعداد المعلمين بكليات التربية .

ويتوجب أيضاً أن يؤكد الإعداد الأكاديمي للمعلم على المعرفة التى يستفاد منها فى الجوانب المهنية، من ذلك إعداده فى ضوء المناهج الدراسية بمراحل التعليم العام ؛ فالإعداد الأكاديمي الذى يرتقى بمستوى التعليم ويدفع به فى طريق التمهين يراعى العلاقة الوثيقة بالمناهج الدراسية بمراحل التعليم العام ، ويركز على المعرفة التى يستفاد منها فى مهنة التعليم ؛ لأن ذلك يكسب المهنة قاعدة علمية ، ويجعل الممارسين لمهنة التعليم يؤدون وظائفهم التدريسية وفق نشاط ذهني معين ، يتكامل فيه البناء المعرفي والمهارات التطبيقية .

إن من الواضح أن الارتفاع الحقيقي بمستوى إعداد المعلم فى مدارسنا لا يتحقق ما لم يتوافر المعلم الكفاء ، الذى ينتقن مادته ويسيطر على مهاراتها الأساسية .

إن الانخفاض فى المستوى الأكاديمى لمعلمى التعليم العام الذين يعدون فى كليات التربية ، والذى ينعكس بدوره على مستويات تحصيل طلابهم يشير بوضوح إلى الخلل فى الدائرة التخصصية التى يعدّ المعلمون من خلالها ، وهو ما تؤكده الدراسات التربوية والندوات والمؤتمرات العلمية حيث الانفصال بين ما يدرس للطلاب المعلمين فى برنامج إعدادهم فى كليات التربية وطبيعة محتوى البرامج التى سيقومون بتدريسها ، وحيث الفجوة بين مناهج التعليم العام والجامعى وعدم الترابط بين المنهجين ، وهو ما ترتب عليه أن بعض الدراسات أثبتت أن المعلمين لا يتقنون المهارات الأكاديمية والمعلومات والمفاهيم التى يجب أن يتقنها طلابهم فى مراحل التعليم العام ، وأن دور الجامعة يجب ألا يكون مقصوراً بين جدرانها ، وإنما يجب أن يمتد إلى التعليم العام حيث تتحدد الاحتياجات الفعلية للمعلمين ، بل إن الأمر امتد إلى أبعد من ذلك ، وهو أن العلوم الأكاديمية التخصصية التى تقدم للطلاب فى كليات التربية لا تصل بهم إلى مستوى زملائهم ، الذين التحقوا بكليات الآداب أو العلوم حيث يعد هؤلاء إعداداً أكاديمياً بحثاً لمدة أربع سنوات على أيدى أساتذة متخصصين ومن خلال برامج أكاديمية متقدمة ومن خلال مكتبات الكليات والجامعات المترعة بكل جديدة فى ميدان المعرفة ، على حين أن ما يحصله طلاب كليات التربية ينحصر فى عامين دراسيين ، تزامهم فيها المواد التربوية والنفسية ، والتى تحتل مكان الصدارة فى العامين الدراسيين التاليين وتطوير هذه المقررات الأكاديمية مسئولية رؤساء الأقسام وعمداء كليات التربية .

ناهيك عن أن التدريب العملى « التربية العملية » التى يمارسها فيها الطلاب المعلمون التدريس الفعلى ، يتم بصورة شكلية ؛ حيث يشرف عليهم موجهو وزارة التربية والتعليم ، وحيث يتم التدريب بأساليب تقليدية ماضوية ولمدة لا تتجاوز شهرين طوال فترة الإعداد فى كليات التربية بواقع يوم واحد أسبوعياً فى العامين الأخيرين ، ناهيك عن ضعف بيّن فى استخدام التقنيات الحديثة أو تطبيق المفاهيم التربوية الحديثة التى دخلت المدارس المصرية .

إن الدعوة لإصلاح برامج إعداد المعلمين فى كليات التربية شرط لتطوير كليات التربية الأمر الذى يتطلب دعمها بالتقنيات المتطورة ، وتكريس بحوثها لتحديثها ، وحسن

إعداد معلمى المعلم ، وتطوير برا مجها ومناهجها الأكاديمية والمهنية والثقافية معاً ، وربطها بالتجديدات التربوية التى تعيشها المدارس ، وتنشيط تفعيلها بالبيئة والمجتمع المحلى الذى تقع فيه باعتبارها مراكز للإشعاع التربوى والنفسى ، وتقديم خدمات مدفوعة الأجر للمدارس الخاصة والأجنبية ومدارس اللغات والآباء والأمهات ، وكلها أمور تضى الشرعية على وجودها وبقائها واستمراريتها .

إن زيادة عدد سنوات الدراسة فى كليات التربية لتصبح خمس سنوات تخصص السنة الأخيرة منها للدراسات التربوية والسيكولوجية ، وتخصص السنوات الأربعة الأولى للدراسة الأكاديمية التخصصية ... أمر لابد من تدارسه للارتقاء بمستويات المعلمين ، ولمواجهة انخفاض مستويات التحصيل لدى المتعلمين خلال سنوات التعليم العام ، بدءاً من السنوات الأولى بالتعليم الابتدائى وصولاً إلى نهاية المرحلة الثانوية ، خاصة مع زيادة وتعمير الجرعة الثقافية التى تتخلل الدراسة الأكاديمية والتربوية على حدّ سواء ، وهذا الأمر لا يتحقق إلا فى عدد محدود من كليات التربية، وهى التى تحظى بالجمع بين الأقسام الأكاديمية العلمية والأدبية والأقسام التربوية والنفسية .

أما البديل الممكن والميسور فهو أن تتمحض كليات التربية لدراسة العلوم المهنية لمدة عام دراسى واحد للمتفرغين ولمدة عامين لغير المتفرغين للدراسة . وهنا يمكن أن تفتح كليات التربية أبوابها لحبوش المتخرجين فى كليات غير تربوية ، من الذين لا يجدون عملاً منذ تخرجهم فى كلياتهم الجامعية قبل إلحاقهم بكتائب المعلمين .

ولعل لجنة قطاع التربية تسمح بوضع البدائل العملية والخطط التنفيذية التى تكفل لكليات التربية البقاء والاستمرارية بمواصفات جديدة ، وأدوار جديدة ، ومناهج جديدة تتناغم مع الجهود الثرية ، التى تبذلها من أجل تحديث التعليم الجامعى وتحقيق التفعيل المنشود لكليات التربية ، وقيامها بدور فاعل فى تشكيل معلم جديد لمجتمع جديد ؛ خاصة إذا ركزت هذه الاستراتيجية على إعداد خريجين فى مجالات التخصص المختلفة لتحمل ومواجهة مسؤوليات الحياة فى صورها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عند حديثها عن الوظائف الأساسية للتعليم العالى فى المجتمع ، كما أن هذه الاستراتيجية حددت المنهج ، والمحددات ، وفسرت مواطن القوة ومواطن الضعف فى منظومة التعليم

العالى ، كما أنها قد حددت مجالات ومشروعات الخطة الاستراتيجية للتطوير ، وقائمة بالمشروعات المقترحة للتطوير ؛ متضمنة وصف المشروع وأغراضه ومتطلبات التنفيذ .

ورغم تميز المعلم بقدرته على العطاء وبذل الجهد وامتلاك المهارات المعرفية والمهنية والأكاديمية ، وقدرته على النمو الشخصى والمهنى فإنَّ الانتقادات التى توجه إلى برامج إعداد المعلمين فى كليات التربية انتقادات كثيرة ومتنوعة ، وكلها يرمى إلى إعادة هيكلة برامج إعداد المعلمين وتكوينهم فى إطار مفاهيم جديدة ، تتفق وطبيعة العصر الحاضر ورؤى المستقبل .

وأول هذه الانتقادات أن دائرة الإعداد الأكاديمى التخصصى لا تحقق للمعلم مستوى الإتقان والتمكن المنشود ولا تزوده بخلفية عميقة وكثيفة من المواد العلمية التخصصية النظرية والتطبيقية على حد سواء . يضاف إلى ذلك أن هذه البرامج التخصصية ينقصها التمهين والإكثار من التطبيقات ، كما أنها تفقد المهارات العلمية والأدبية المدرسية فما يدرسه المعلم شىء وما يدرسه بعد تخرجه شىء آخر ؛ أى إن برامج التخصص فى كليات التربية لا علاقة لها بتلك البرامج المدرسية التى يوكل إليها تدريسها مما يجعل المعلم المبتدئ حديث التخرج منهمكاً فى دراسة واستيعاب المقررات المدرسية التى سيقوم بتعليمها لطلابه . وهذا الانتقاد يتجه إلى الكم والكيف معا ؛ الأمر الذى جعل البعض يطالب بإلغاء كليات التربية لتخريجها معلمين أنصاف متعلمين ، وأن كليات الآداب وكليات العلوم يمكنها أن تقدم متخصصين أكاديميين مهرة يتقنون الدائرة التخصصية .

ويرتبط الانتقاد الثانى لبرامج إعداد المعلمين فى كليات التربية بالدائرة الثقافية والتكنولوجية ، فالكليات لا تخرج معلمين ملمين بثقافة المجتمع العربى الإسلامى . ناهيك عن إلمامهم بالثقافة الدولية والعالمية ، حيث إن طلاب كليات التربية لا يتعرضون فى إعدادهم للدائرة الثقافية ولا يدركون موقعهم الثقافى على خريطة عالم بلا هوية ، أما الجانب التقنى فحدث ولا حرج ، ذلك أن الأمية الكمبيوترية هى المتفشية بين المعلمين ، وأن المعلمين المتخرجين فى كليات التربية على مستوى العالم العربى يفتقرون إلى مهارة التعامل مع الشبكة العنكبوتية للمعلومات « الإنترنت » فى الحصول على المعلومات ،

وتعرف الندوات والمؤتمرات والمطبوعات الجديدة فى مجال التخصص الأكاديمى أو المهنى أو الثقافة العامة .

أما الانتقاد الثالث وهو الأكثر خطورة فيرتبط بالدائرة المهنية ، ومؤداه أن المقررات التربوية والنفسية ليست ذات قيمة ، وغير عملية ، ومجزأة ، وليس لها اتجاه محدد . فهى مقررات سطحية لأنها تتعلق بأصول التدريس ، لا تقدم إلا بأسلوب نظرى ولا تعلم فى مواقف التدريس الواقعية ، بل إن بعضها لا نفع فيه ولا طائل من ورائه ، وإن معظمها يكتنفه الغموض، وتفتقر إلى الإثارة ، وهى تساعد على ضياع الوقت فى إشاراتها الباهتة إلى أشياء جلية ، لا يحتاجها برنامج تكوين المعلمين .

إن الدراسات المسحية لآراء الطلاب المعلمين أظهرت ردود أفعالهم حول القضايا التربوية والأفكار النفسية والمنفعة المهنية لهذه المقررات الدراسية المفروضة، والتي مضى عليها أكثر من نصف قرن من الزمان ، وقد تلخصت آراء الطلاب المعلمين إلى أن رضاهم عنها كان ضعيفاً مقارنة بآرائهم حول المقررات الأكاديمية ، كما وصفوا المقررات التربوية بأنها غير متميزة ومتداخلة ومكررة وغير وظيفية ولا ترتبط بروح العصر أو بمتطلبات المهنة ، وأن المذكرات الجامعية والكتاب الجامعى والرأى الواحد والفكر الواحد أمور لها السيادة والشيوخ فى تكوين المعلمين ، وأن الكتاب هو المصدر الوحيد للمعرفة لا أحد مصادر المعرفة ، وأن المكتبة لا تعد مصدراً لمراكز التعلم ، وأن هذه المقررات تحتاج إلى تغيير .

ومن ناحية أخرى .. فإن هذه المقررات الجامعية التربوية والنفسية لا تحتوى على المعرفة العملية أو المهارات التى يحتاج إليها المعلم ، كما أن كثيراً من الباحثين نادراً ما يناقشون قضايا التدريس ، دون أن يبدوا دهشتهم من عدم جدوى مقررات إعداد المعلمين ؛ فهى لا علاقة لها بالحياة داخل الفصل الدراسى ، وهى ذات خبرة قليلة أو منعدمة فى التدريس . كما أن التدريب الميدانى لا يشكل متطلباً دراسياً لمدة عام دراسى كامل ، بل هو لا يتعدى شهرين طوال سنوات الإعداد المهنى فى كليات التربية ، وهنا تصبح المقررات النظرية الأكاديمية والتربوية والنفسية لا قيمة لها من الناحية العملية التطبيقية ، حتى قال بعض الطلاب المعلمين :

- إن المقررات التى يطلق عليها طرق التدريس قد إعطائى فهمًا واقعياً أوعملياً للتربية الحديثة .
- إذا أمكن استثناء التدريب الميدانى ، فإننى أعتقد بأمانة أننى لم أتعلم ولو شيئاً واحداً من مقررات التربية أو علم النفس ، ولم يساعدنى ذلك فعلاً فى التدريس .
- إن أساتذة التربية يعيشون فى برج عاجٍ ، ويقدمون أفكاراً مجردة إلى حدٍ كبير ، كما أن تجربتهم غير عملية .
- إن أساتذة التربية مفصولون عن الممارسة مثلهم مثل الرياضيين المسنين ، الذين يقومون بالتعليق على رياضة لم يمارسوها منذ زمن طويل .

إن مؤيدى برامج إعداد المعلمين وناقديها يتفقون على أن الترابط بين المناهج التربوية ضعيف ، وأن ثمة عاملين يساعدان على توضيح كون برامج إعداد المعلمين قد أصبحت مجزأة وغير مترابطة إلى هذا الحدّ ، هما : أن المقررات تعرّف وفقاً لمجال تخصصها ، وأن السلطة المهيمنة على هذه المقررات هى أقسام منفردة فى كليات التربية . إن برامج إعداد المعلمين تحدث لأن حدود المقرر تميل إلى أن تلتقى مع حدود المعرفة المتخصصة . وهذه التجزئة التى يحدثها التخصص المعرفى يدعمها نمط ثانٍ من التجزئة ، يعود إلى أمور تنظيمية فكل مجال معرفى يقوم بتدريسه قسم علمى فى كليات التربية . وعندما يتم وضع الحواجز بين المقررات المهنية وفقاً للتخصص مع الوجود المادى لهذه التقسيمات داخل الأقسام ، فإن حدوداً فكرية وعملية تنشأ بين أعضاء هيئة التدريس ، تميل إلى تتبع خطى المعرفة المتخصصة وتشجع على قيام الصراعات الداخلية بين الأقسام .

ويتصل بعملية التجزئة فى مقررات إعداد المعلمين ويترتب عليها الميل إلى عدم كون هذه المقررات مبنية على أهداف تعليمية وفرضيات متفق عليها ، ولذلك يكون البرنامج المهنى ككل غير محدد الاتجاه ، أو متعدد الاتجاهات ، ولكل عضو هيئة تدريس اتجاه منفصل ينشد فيه ما يريد .

إن البرنامج المهنى بحاجة إلى تحديد اتجاه مشترك بغية تقويم التأثير الذى يحدثه ذلك البرنامج علنا اتجاهات معلمى المستقبل ومعارفهم ومهاراتهم. فليست هناك أهداف موحدة متنامية معاصرة ومستقبلية متفق عليها ، وليست هناك بالتالى محتويات ومقررات ونتائج محتملة لإعداد الطلاب المعلمين ؛ حتى يتمكنوا من الأداء الجيد والتأثير الفاعل فى سلوك طلاب المدارس .

إن طلاب كليات التربية تقدم لهم معلومات مضغوطة ومكثفة من المعارف المهنية ، التى تدرس حسب هوى كل أستاذ على حدة .

إن الاتجاه المقبول لإيجاد ترابط فى برامج إعداد المعلمين ينتج من تخيل وجود شبكة من المعتقدات على المعلمين أن يملكوها ناصيتها مع نهاية البرنامج . إن البرنامج الذى يحاول ربط الأطراف المتباعدة جميعها قد يؤدى إلى شبكة قوية ، تسمح بقيام روابط جديدة للأحداث المتفرقة أو المعلومات المتباعدة ، حتى يقيم الطلاب المعلمون علاقات بين مجالات المعرفة والمهارات المختلفة .

إن جهود تطوير برامج إعداد المعلمين تتطلب نماذج للشراكة التربوية البرامجية فيما بين أساتذة التربية فى الجامعة والمعلمين الممارسين الميدانيين فى المدارس ، كما تتطلب إنشاء مراكز لأصول التدريس لإصلاح البرامج اللازمة لإعداد المعلمين ، وإعداد وتدريب المعلمين الأكفاء .. إنها تتطلب حواراً مبدعاً حتى ننقل من الوضع القائم إلى وضع قادم يراعى طبيعة عصر التقنيات والتعلم للتميز والتميز للجميع ، برامج جديدة لإعداد المعلمين تقوم على نسق تعليمى تعلمى جديد ، لا يستند إلى ثلاثية التفقيس والتذكر والذكاء ، بل تستند إلى رباعية المستقبل : الكونية ، والكوكبية ، والاعتماد المتبادل ، والإبداع .

إن تجسير الفجوة بين الخطاب التربوى القومى والدولى وواقع برامج تكوين المعلمين قضية أساسية قومية واجتماعية واقتصادية ، بل وسياسية تستوجب تطوير كليات التربية وتحديث برامجها وتوجهاتها لتصنيع معلم جديد لمجتمع جديد . إن أولويات التطوير التى غابت ولا تزال غائبة عن قيادات كليات التربية على اختلاف صنوفها وألوانها أن يكون

إعداد المعلم مرتبطاً بما ينبغى عليه عمله بعد تخرجه ، وما تتطلبه مهنته من كفاءات ومهارات واتجاهات ومعلومات ، وأنماط سلوكية متباينة؛ أى لابد أن يرتبط إعداد المعلم بالأدوار التى سيوكل إليه تنفيذها فى مهنته التدريسية المستقبلية، وقد تبلور هذا الاتجاه فى إعداد المعلم فى مبادئ واستراتيجيات شاملة فى تطوير مهنة التعليم من أبرزها ، أن المعلم صاحب مهنة لها أصولها ومحدداتها ، ومن ثم فإنه عند ممارسته لها ينبغى أن يصل إلى مستوى معين من التمكن من مهارات وكفايات هذه المهنة . إن مهنة التعليم من أكثر المهن تأثيراً فى حياة الأفراد والجماعات ، لذلك يحتاج العاملون فيها إعداداً وتدريباً كافيين فى تنمية جوانبهم الشخصية والمهنية والاجتماعية .

وتقوم هذه المهنة على أسس وقواعد ونظريات ، ولا يتم الإعداد لها بالمحاكاة والتقليد ، بل من خلال برامج محددة تنفذ فى كليات متخصصة تعمل على تأهيل المعلمين وتدريبهم وتنقيفهم بمعطيات العصر وبمطلوبات المستقبل ورؤاه لتربية الأجيال وإعدادهم للحاضر والمستقبل .

وقد برز الاهتمام بتمهين التعليم بعد انتقادات شديدة لمستويات ونوعيات التعليم فى المدارس ؛ وخاصة فى عدم مواكبة التعليم والتدريب فى كليات تأهيل المعلمين للتغيرات المجتمعية القطرية ناهيك عن الدولية المتسارعة . وقد تمثلت هذه الانتقادات فى نقل المعرفة لا نقد المعرفة ، والانفصال عن التحديث الحاصل فى المدارس والذى تمثل فى تحديث المناهج وتعصيرها ، ورعاية الموهوبين وغير العاديين ، واقتحام التقنيات المتقدمة لقاعات الدرس وبعثة المعلمين إلى الدول المتقدمة تربوياً وتدريبهم عبر الشبكة القومية للفيديوكونفرنس على الفكر التربوى الحديث لتغيير ذهنية المعلمين وبخاصة شباب المعلمين المتخرجين حديثاً ، حيث تشير المشاهدات اليومية إلى غياب التحديث والتعصير الحادث لدى طلابنا المعلمين فى كليات التربية ، نعرف هذا من خلال اللقاءات التدريسية داخل قاعات الدرس ، ومن فحص البحوث التربوية التى نناقشها على مستويات الماجستير والدكتوراه ، بل وعند ترقية الأساتذة المساعدين، والأساتذة على السواء من معلمى المعلمين بكليات التربية ، ناهيك عن الأمية الثقافية ، والأمية الكمبيوترية .

ومن هنا فإن اليونسكو شددت على اعتبار أن التعليم مهنة كسائر المهن المرموقة باعتبار ذلك أحد المداخل الرئيسة لتحسين نوعية التعليم لما يوافق التمهين من تحديد للكفايات التعليمية وشروط تعلمها وإتقانها وممارستها ، وكذلك لما يشكله من ضبط للنوعية فى برامج إعداد المعلمين وتأهيلهم وتدريبهم من ناحية ، ولما يعطيه للمعلمين من شعور بالاستقلالية والمكانة فى المجتمع مثل سائر المهن المرموقة .

ومن منطلق العلاقة الوثيقة بين المعلم ومستواه والمتعلم وتحصيله وتنميته المتكاملة ، نجد أن الدراسات والبحوث التى تناولت إصلاح مؤسسات إعداد المعلم وتطويرها تتادى بأن أى اتجاه حديث أو برامج تطوير فى تلك المؤسسات ينبغى أن تدور حول تمكين المعلم من أن يكتسب الكفايات من معرفة حديثة ومهارات واتجاهات ، تمكنه من تخطيط وتوفير الخبرات الموجهة فى الموقف التعليمى بالمدرسة؛ ذلك أن المدرسة بأهدافها المتجددة لابد أن تكون هى المحور والأساس الذى تقوم عليه برامج إعداد المعلم . وإذا ضعف الطابع الوظيفى لبرامج إعداد المعلم حيث فقد التكامل فى محتواه أو ركز على المعرفة المجردة دون خبرات الحياة فى الميدان فلن يكون له تأثير فاعل فى سلوك الملتحقين بهذه البرامج . وبذلك يقتصر دور محتوى البرامج على كونه مادة مطلوبة لأداء الامتحان ، دون أن يمتد لها تأثير يحملونه معهم بعد تخرجهم فى كليات التربية إلى قاعات الدرس ومواقف التعلم .

وإدراكاً منا لأهمية سياسات تمهين إعداد المعلم إعداداً أكاديمياً وتربوياً متكاملأ فى إطار ثقافى معاش ، يمكنه من التكيف مع المستجدات وتجديد معلوماته كى يقوم بأدواره فى ظل أوضاع متغيرة ، فإننا نناشد المهتمين بالتعليم والمسؤولين عن إدارة مؤسسات إعداد المعلمين بأن تقوم سياسة إعداد معلمى المستقبل على تحديد الأدوار المستقبلية فى ضوء محتوى المناهج المدرسية التى طورت فى ضوء آلية المؤتمرات القومية ، التى لا تزال فى تطوير دائم متناغمة مع حركة الواقع ورؤى المستقبل ، وبحيث تركز على الجوانب العملية مع التدريب المكثف على المهارات اللازمة داخل حجرات الدراسة ، مع ضرورة تأكيد تمهين إعداد المعلم من خلال وظيفية المقررات ، وتحديد محتوى الخبرات

التعليمية المتضمنة فى برامج إعداد المعلم ، على أساس وظيفى يستند إلى أهداف البرامج ويتفق من حيث الشكل والمضمون مع المجال التدريسى للطلاب المعلم .

وعليه يتوجب أن يمتد الإعداد التخصصى طيلة سنوات الدراسة الجامعية لمدة لا تقل عن أربع سنوات تركز على الإنتاج والممارسة والتطبيقات ، وأن تكون قاعات البحث وأوقات التدريب فرصة مواتية للتدريب التطبيقى على ما درسه أكاديميا ومدرسياً كما تظهر العلاقة والتكامل فى هذه التطبيقات والقراءات التخصصية الحديثة.

إن المناهج الدراسية المتكاملة والبيئية توجب علينا نحن التربويين أن تكون هى أساس تكوين المعلمين فى كليات التربية ، حيث إنه من أبرز خصائص التطور المعرفى الراهن والمستقبلى هو التكامل المعرفى ، ذلك التكامل الذى يحدث بين حقول المعرفة المختلفة ؛ مما يعنى أن التعامل مع أى مشكلة يستدعى معرفة متصلة من حقول زالت من داخلها الحواجز الاصطناعية بين فروعها ، وهذا ما يؤثر بدوره على شكل ومضمون العملية التعليمية فى المدرسة التى تواكب نمط هذا التفكير العلمى المتكامل .

إن رؤيتنا لمناهج المستقبل تنهض على أساس النظر إليها باعتبارها مدخلات وأن تنمية عمليات التفكير والقدرة على الإنتاج المعرفى ينبغى أن تكون هى المخرجات . ولا بد من تجاوز نمط التفكير والتعليم القديم القائم على التجزئة والتقسيمات المصطنعة والاتجاه إلى المناهج المتكاملة بشكل جذرى حتى تعين المتعلم على إدراك التداخل والاندماج بين الحقول المعرفية ، وتساعده على إدراك تكامل المعرفة وتكوين نظرة شاملة للظواهر المختلفة ، وتزود المتعلم بالقدرة على التعلم الذاتى والتعامل مع المصادر المتعددة للمعرفة ، ناهيك أن نعدل عن تخريج أنصاف المعلمين الحاصلين على تقدير مقبول إلى السمو بقدرات هذا المعلم وفق معايير الجودة العالمية ، وهى مستوى التمكن والإتقان ؛ حيث يصبح التخرج فى كليات التربية للحاصلين على ٧٠% فأكثر من الدرجات المخصصة للنجاح فى كل مادة دراسية .

وهنا لابد أن يتحول إعداد المعلم إلى اعتبار الكتاب الجامعى أحد مصادر التعلم ، وأن تصبح لديه القدرة على تطوير الذات العارفة ودفعها نحو البحث والاستقصاء عن طريق مصادر جديدة ومتعددة للمعرفة ، من خلال الاستثمار الأمثل لما تفرزه التكنولوجيا

الحديثة من تقنيات ومبتكرات وأدوات التعليم الإلكتروني ، كذلك تدريب الطلاب المعلمين على الأدوار الجديدة التى يفرضها الاستخدام المكثف للمصادر المتنوعة للمعرفة فى عمليات التعليم والتعلم ، وأيضاً تطوير نظم التقويم وأساليبه بما يتناسب ودمج التكنولوجيا الحديثة ومصادر التعلم المتعددة فى عمليات التعليم والتعلم .

يضاف إلى ذلك حسن اختيار قيادات كليات التربية بحيث يتم انتقاء هؤلاء القادة من بين مَنْ يتقنون إدارة الكليات فى إطار التعامل مع متغيرات المستقبل ، وهذه الإدارة المستقبلية التى تنشدها تتطلب إحساساً يومياً مستقبلياً ، وقدرة على التركيز على فهم واستيعاب التغيرات المعقدة ، وتأكيد القدرة على التعامل بمهارة عالية التكيف مع المتغيرات الحادثة ، بل والقدرة على إحداث تغيير فى العمليات والبنى كلما تطلبت الظروف المتغيرة ذلك وبسرعة مواتية . ولابد لعميد الكلية بهذا المعنى من أن يكون صاحب رؤية فى خلق وقائع تربوية جديدة ، تطلق قوى الإبداع الخلاق بين الطلاب وأعضاء هيئات التدريس ، ولابد أن يتمتع هذا العميد بمزيد من الاستقلال؛ حتى يتمكن من الخروج عن إطار البنية الهرمية البيروقراطية التقليدية ، وبحيث يصبح العمل فى الكلية الجامعية التربوية على كل المستويات مؤسساً على تفويض السلطة ، والمشاركة وتوزيع المسئولية ، والمساءلة وصولاً إلى اللامركزية والإدارة الذاتية وتوسيع قاعدة المشاركة والديمقراطية .

وهنا لابد من تنمية الوعى لدى أعضاء هيئات التدريس بكليات التربية بأن وزارة التربية والتعليم هى مزرعة للفكر التربوى الحديث ، وهى التى يتم اختبار الفكر التربوى من خلال مدارسها وفصولها وطلابها ومعلميها وأنشطتها وقياداتها التربوية من مدراء وموجهين وأنه لابد من السعى نحو تدعيم ما تم فى هذه المدارس من إنجازات والمحافظة عليه ، والعمل على الارتقاء بمستوى جودة التعليم بغية الدخول بكل متعلم حلبة المنافسة العالمية ، وأن نحقق أقصى النمو لكل متعلم ، واستثمار طاقة التعلم وطاقة المعرفة لدى كل متعلم سوى أو معوق ، وتنمية ذكاءات المتعلمين حتى نجسر الفجوة بين الفكر التربوى النظرى الحديث والممارسة الميدانية داخل مدارسنا الحديثة مزارع الفكر البشرى الديمقراطى.

٤ - تحديث كليات التربية :

إن تطوير وإعادة هيكلة كليات التربية وإعداد المعلمين أحد المشروعات المقترحة لتطوير منظومة التعليم العالى ، والغاية الرئيسة من هذا المشروع القومى هو إعداد جديد للمعلم ليوائم الاحتياجات المستقبلية المطلوبة لتحديث التعليم ؛ حتى يقوم بدوره الفاعل فى قيادة العملية التعليمية فى مسيرتها المتنامية ، ولمواكبة خطط التطوير فى إطار رؤى دولية ، ولتدارك الآثار الناجمة عن التوسع فى قبول أعداد كبيرة من طلاب المرحلة الثانوية فى كليات التربية ، التى لا تتوافر لها الإمكانيات البشرية والمعملية فى التخصصات الفنية والتطبيقية . وعليه .. فإن تحديث إعداد المعلم هو غاية أساسية لكليات التربية .

المعلم هو القائد الذى يحمل على عاتقه ترجمة ما خطه صنّاع المنهج إلى أحداث واقعية وإجراءات وسلوك ينفذ داخل المدرسة أو خارجها وداخل قاعات الدرس مزارع الفكر البشرى الديمقراطى . وعليه فإن المعلم يجب أن يترجم أهداف المنهج لبناء شخصية المتعلم من كافة جوانبه ، وذلك لأنه مهما استحدثت آلات وأدوات ووسائط وتقنيات فلا غنى عن العنصر البشرى لتفعيل التدريس ، فهو الميسر والممثل والقائد والصانع لكل تفاعل مثمر فى بيئة حيوية ، يقوم بتخليقها وتهيتها باعتباره محور منظومة التفاعل بين المنهج والمتعلم والمجتمع .

إن حركة تطوير إعداد المعلم التى ننشدها تسعى إلى أن يكون المعلم واعياً ومدرّكاً لإمكانية التغيير وكذلك لآثار هذا التغيير ، وأن يكون فاهماً لمستوى أدائه وللبدائل الممكنة لتعديل ما يقوم به بالفعل ، واعياً بذاته كإنسان يعيش فى الآلفية الثالثة وكمعلم يفكر عالمياً ويطبق محلياً ، قادراً على إضافة خبرات جديدة ومفيدة للعملية التعليمية ، واكتشافه لبدائل جديدة ، والتخلى عما ثبت عدم فعاليته وإضافة ما فيه إثراء لخبراته ومهاراته.. عليه أن يركز على كفاءته الأكاديمية والمعرفية ومهارات وأنشطة فاعلة للتدريس الفعّال ، ورفع وعيه لذاته وكيفية تأثيره على الغير ، وتربية أعماقه وتغيير ذهنيته وأدواره ومصادره المعرفة لديه والميل نحو تجريب أساليب جديدة فى التدريس تخلصاً من رتابة وممل من جراء أعمال روتينية تقليدية ، وتأكيداً لوجهة النظر الإنسانية

، وتبنى مفهوم المعلم الباحث المفكر الناقد المبدع المحاور المفاوض صاحب الرؤية والبدائل .

إن التربية العملية هى محصلة ما درسه الطالب المعلم فى كليات التربية . وعليه .. فإنه من الضرورى أن يمارس عملياً ما تلقاه من مقررات دراسية ، وأن يحظى بوقت كافٍ للتدريب يمتد طيلة عام دراسى مثل طالب كليات الطب ، وأن يحصل على تغذية راجعة على أدائه داخل الفصل بإشراف معلم ذى خبرة ودراية وامتلاك للفكر التربوى الحديث ، وأن يتدرب على تحليل الكتب المدرسية ونقدها ، وعلى التمييز بين الطلاب بطيئى التعلم والطلاب الفائقين ، وأنشطة التقويم التربوى الحديث وإعداد سجلات الأداء شريطة تخصص مدارس تجريبية ابتدائية وإعدادية وثانوية بجوار كل كلية من كليات التربية يشرف عليها أساتذة كلية التربية ، على اختلاف تخصصاتهم الأكاديمية والتربوية والنفسية .

إن استخدام أنشطة التدريس المصغر يشجع الطلاب المعلمين على أن يقوموا بملاحظة وتقويم أدائهم التدريسى ، كما أن ذلك يفيد فى تقديم التغذية الراجعة ، ويحفزهم على ملاحظة أداء زملائهم حتى يكتسبوا خبرات جديدة وحتى يقترن الجانب النظرى بالجانب التطبيقى مهنيًا كان أو أكاديميًا . إن المناقشة والحوار الديمقراطى القائم على احترام حرية التفكير والتعبير يثرى هذه الخبرات التطبيقية ويعدها، شريطة أن تكون جلسات النقاش قائمة على نظام التعيينات المسبقة والقراءات المتنوعة فى الآراء والاتجاهات مما يفيد فى أن :

- ينظر إلى الطالب المعلم على أنه يتعلم دائماً الجديد عن ذاته وعمله .
- يقوم على المدخل الإنسانى للتربية الذى يرى أن كل فرد يمتلك الإمكانات التى تؤهله للتعلم الذاتى .
- يؤيد فكرة إمكانية التغير والنمو ويحث على دفع إرادة الطالب المعلم نحو المخاطرة المحسوبة والمجازفة بتجريب الجديد .
- يحث الطالب المعلم على أن تكون لديه ثقة مستمرة بكل ما يقوم به من أفعال ، ويساعده على تهذيب مشاعره .

- يؤمن بقيمة المعرفة والمهارات الجديدة فى إعادة تشكيل خبراته الجديدة، وتدريبه على إبداء الرأى واحترام آراء الآخرين .

وعلى الرغم من أن تطوير إعداد المعلم يركز بصورة رئيسة على مراعاة الجوانب الوجدانية للمعلم ، إلا أن برامج إعداد المعلم فى كليات التربية تغفل تلك الجوانب الوجدانية ، وتركز على إعداده معرفياً ومهارياً فقط ، متناسين أن المعلم هو صانع البشر وبانى الأمة .

وهنا ينبغى الالتفات إلى تأكيد الميثاق الأخلاقى ، وثقافة الانضباط ، والالتزام بتربية أعماق المعلمين من خلال برامج للسلوك الأخلاقى ، ومعايشة مواقف حياتية يومية داخل المدارس الحكومية ، وتحليلها ونقدها ، محاربة للتلوث التربوى ، والتدخل غير الراشد لتقويم السلوك اللفظى والانفعالى والأدائى للمتعلمين .

إن تفعيل هذا المسار التربوى فى مدارسنا يتطلب أن نتيح لطلاب كليات التربية الوقت الكافى أسبوعياً للقاء جماعة المعلمين داخل المدرسة ، يتحاورون ويتأملون ويعكسون خبراتهم ، ويجعلون هذا التلاقى الدورى جزءاً من حياتهم المهنية كمحترفين لمهنة التدريس يتناقشون فى كل ما يتعلق بالحياة المدرسية وصولاً لمقترحات وبدائل ، تحقق مدرسة أفضل من تلك التى يعملون فيها بالفعل ، ناهيك عن أن دور جماعة الدراسة للمعلمين تساعد فى تجميع أصواتهم فى وجهة نظر مسموعة يمكن أن تساهم بقوة فى تحديث المناهج الدراسية لدى قيادات وزارة التربية والتعليم ونقابات المعلمين، والمشاركة فى وضع ضوابط لتفعيل ثقافة الانضباط لدى الطلاب فى المدارس ؛ شريطة أن يفيدوا من النشرات والقرارات التربوية التى تنثر جهود المعلمين .

إن تشكيل جماعات الدراسات فى الحياة التربوية يسهم فى تحقيق أدوار تربوية حديثة لدى الطلاب المعلمين ، من أهمها :

- تدريب الطلاب المعلمين على الحياة فى جو ودى وتطوير العلاقات المهنية بين أصحاب المهنة الواحدة .

- الاستفادة من خبرات القدامى والأفكار الحديثة التى يمتلكها طلاب كليات التربية بصورة مباشرة ، واشتراكهم فى حل مشكلات التربية .
 - رفع مستوى الثقة عند المعلم وتقديره لذاته وللآخرين .
 - تخليص المعلمين من النزعات التنافسية العدوانية ، وإحلال روح الإخاء والمشاركة البناءة فى حل مشكلاتهم .
 - تقدير خبرات الآخرين وتوجيه الاحترام اللازم لهم ؛ مما يزيد من دافعيتهم للاستمرار فى التميز والتفوق .
 - ربط الأفكار النظرية والنظريات التربوية بالجوانب التطبيقية ، واعتبار الزملاء مصادر للأفكار والآراء .
 - إعطاء أدوار أكثر إيجابية للمعلم للمشاركة فى بناء المناهج وتقييمها وتطويرها .
- إن كليات التربية عليها أن تتخلى عن أنماط التفاعل التقليدية التى دأبت على تدريب الطلاب عليها والتى تحقق التفاعل بين المعلم والمتعلم ، ذلك أن مفاهيم التربية وفلسفتها قد تطورت نتيجة تطور الثقافة العلمية والخلفية المعرفية للإنسان، والتقنيات ، وصور انتقال الخبرات .
- وعليه أصبح على المعلم أن يمتلك أدوارًا وكفايات تهيئ المناخ الثرى لتفاعل المتعلم ولتحقيق أهداف المنهج الدراسى ، ولتمكين المتعلم من تحمل مسؤولية تعلمه ، وعليه أن يكون معلمًا ميسرًا ، يدرس ويحلل مواقف التدريس لتحقيق تفاعل أفضل ، وعليه أن يستمع إلى طلابه ، وأن يوسع مساحات الحرية للتناقش والتأمل والحوار ، وأن يعطى طلابه بعض سلطاته واتخاذ القرارات ، وأن يفسر تصرفاته وأفعاله فى ضوء إيمانه بأفكاره ، وأن يبحث دائماً مدى صحة اتجاهاته ومعتقداته بأن يقرأ كل جديد فى مجال التربية الحديثة وحضور المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية المتخصصة ، وأن يربط بين مشكلات المادة التعليمية ومشكلات الحياة اليومية ، وأن يحث الطلاب على العمل فى جماعات بهدف التفاعل وتبادل الخبرات ، وأن يستخدم التقويم البنائى والتراكمى فيختبر أداء طلابه بشكل متواصل فى أثناء قيامه بكافة مهام التعلم والتفاعل وتقديم

التغذية الراجعة للمتعلم طوال فترة تعلمه مستخدما الحقيبة الورقية للطالب ، وأن يحقق تفاعلا تبادليا إيجابيا مع بيئة المتعلم ومجتمعه وثقافته .

وعليه من خلال ذلك كله أن يرى أعماق المتعلم من خلال الإعداد الأخلاقى للأجيال الجديدة ، وتعميق الانتماء والولاء والهوية العربية ، من خلال التسليح بالمهارات والقدرات والقيم والاتجاهات اللازمة لإنسان الألفية الثالثة .

إن هندسة وبناء الإنسان وتشكيله ليتسلح بالقدرات والمهارات والقيم والاتجاهات اللازمة لإنسان الألفية الثالثة ولبناء الأمة العربية الحديثة يتطلب معلماً جديداً ، يتم تكوينه فى كليات التربية التى أن لها أن تعيد النظر فى آلياتها ونظمها وبرامجها وقياداتها بما يتفق مع الأدوار الجديدة لخطة استراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالى، والتى تحدد الوظائف الأساسية للتعليم العالى فى المستقبل ، ومواطن القوة والضعف فى منظومة التعليم العالى وصولاً إلى الأهداف والتوجهات الاستراتيجية لتطوير التعليم العالى ، ثم مجالات ومشروعات الخطة الاستراتيجية للتطوير فى إطار خطط زمنية محددة .

غير أن انعزال قيادات كليات التربية عن مسيرة تطوير التعليم العالى المتنامية ؛ نتيجة لعدم انتقاء قيادات تربوية منسقة بهموم التعليم ، تمتلك القدرات والمهارات والرؤى اللازمة لإحداث التطوير المنشود ، الأمر الذى يفرض علينا تقديم الأدوار الجديدة اللازمة لتحديث كليات التربية والانتقال بها إلى مطلوبات الألفية الثالثة ، وتفعيل الخطة الاستراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالى لإعداد معلم جديد يوائم الاحتياجات المستقبلية المطلوبة فى خطط التطوير ، والارتقاء بمستواه حتى يقوم بدوره فى تطوير العملية التعليمية ، وتدارك الآثار الناجمة عن التوسع فى قبول أعداد كبيرة من طلاب المرحلة الثانوية فى كليات التربية التى لا تتوافر لها الإمكانيات البشرية والمعملية فى التخصصات الفنية والتطبيقية ، والارتقاء بدور كليات التربية فى تأهيل وتنمية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة بحيث تكون الدراسة بها ملزمة لكافة القائمين بالتدريس قبل تعيينهم ، ثم تكوين وتنمية كوادر هيئات التدريس بكليات التربية لمواكبة خطط التطوير وإيفادهم إلى الدول المتقدمة فى التخصصات ، التى تتطلبها المرحلة الجديدة .

إن تحديث المفاهيم التربوية وتطوير الأدوار التى تقوم بها كليات التربية للانتقال بها من الوضع القائم إلى العصر القادم جعلنا نتوجه ونتتبع نتائج وتوصيات الدراسات والبحوث الحديثة والخبرات الدولية الثرية خطوة على درب التحديث التربوى، وهى :

- إن هدف التربية ومضمونها يركز فى توفير قدرات ومهارات تمكن الفرد من التعامل مع معطيات التطور التكنولوجى المتسارع ، ويتجه هدف التربية أيضاً إلى دعم القدرات لمواجهة تحديات المستقبل خاصة تلك القدرات التحليلية والنقدية والتى تمهد للإبداع ، وهو ما يفرض تمثل المرونة فى النظام التعليمى بحيث يستوعب باستمرار كل ما هو مفيد وجديد لمواجاة التجدد والتغير فى طبيعة المهن الجديدة ومتطلباتها .

- إن المؤسسات التعليمية تضم بشراً لهم معتقدات وأفكار واتجاهات، وعليها إذا أردنا تطوير النظم التعليمية أن نأخذ بالصيغة الثقافية الايكولوجية التى تعنى أن ينظر إلى السياق الفيزيقي والاجتماعي الذى يكتنف المؤسسة التعليمية من حيث الموقع الجغرافى ، والمستوى الاقتصادى والاجتماعى لجمهور المتعلمين وحجم المدرسة ، وما تلقاه من دعم من المجتمع المحلى الذى تقع فيه . وهذا كله يعنى التخلّى عن النظام الحالى الذى يعتمد على السلطوية الفوقية .

- إن تطوير المناهج والبرامج الدراسية لتساير التقدم يتطلب الأخذ بالمدخل الشامل بحيث نعلم الطلاب أن يفكروا تفكيراً شاملاً لا جزئياً ، وتأکید تربية الشعور والأعماق والسلوك ، وأن نتيح للطلاب الفرص ومساحات من الحرية لتناول المشكلات والمسائل الخلافية فى إطار دولى وبأسلوب الجمع بين التخصصات المختلفة ، وغربة طوفان المعلومات القادم فى إطار ثقافة قومية مفتوحة ، والسعى نحو إنقان المعرفة وما بعد المعرفة ، وأن يتعلم الطالب كيف يتعلم .

- إن الأسس التى يجب مراعاتها لتشكيل المدارس الفعالة تتطلب الأخذ باستقلالية إدارة المدرسة وهيئة التدريس فى تحديد الصعوبات والمشكلات التى تقابلهم ووضع الحلول اللازمة لها ، وتقديم مواد اختيارية كثيرة ومتطلبات تعليمية يسيرة ، وزيادة زمن التعلم إلى حده الأقصى ، مع تخصيص قدر أكبر من اليوم الدراسى للموضوعات

الأكاديمية ، وتوسيع شبكة الاتصال المعلوماتى بين المدارس والجامعات والمؤسسات الإنتاجية ، وتوفير وتشجيع المناخ الإبداعى والمنافسة ، وتوفير القوى المادية اللازمة لإدارة التكنولوجيا واستخداماتها الوظيفية ، وتعميق الوعى بالثقافة فى عصر المعلومات ، وبناء خطة قومية لتفعيل ذلك .

- إن من أهم الأدوار التى يفرضها التعلم الذاتى على المعلم الجديد أن يعنى بتشخيص قدرات المتعلمين وميولهم واتجاهاتهم بغية توجيههم ، وتشخيص بيئة التعلم وأوضاع جماعة التعلم ، ومساعدة المتعلمين على اكتساب بعض المهارات الأساسية لحل المشكلات ومواجهة المواقف الجديدة ، وتخطيط المواقف التعليمية بما يتناسب وإمكانات المتعلمين ، وإنتاج تكنولوجيا التعليم واستخدامها ، واستمرار المعلم فى مسيرة التعلم والتدريب ، ومساعدة المتعلمين على اكتساب مهارات استخدام المكتبات الشاملة ، واستخدام أشكال التعلم الذاتى المختلفة فى إطار منظومة متكاملة للعملية التعليمية .

- وقبل ذلك لابد من تدريب الطلاب المعلمين ثم المعلمين على أسلوب التعلم الذاتى ، وأسلوب التقويم الذاتى؛ شريطة أن يجرب أسلوب التعلم والتقويم الذاتى قبل تعميمه لاستشعار المشكلات الميدانية ، ثم علاجها والتدرج فى التعميم وفق خطة مدروسة مع التقويم المستمر للتجريب والتعميم .

- توثيق الروابط بين مؤسسات إعداد المعلم من ناحية وما يجرى فى الميدان التعليمى من إدخال تقنيات ومستحدثات جديدة كالحاسبات ، مع تعريب البرامج الثقافية الملائمة للحاسبات، والاهتمام بالجوانب التطبيقية واستخدام الحاسبات خلال سنوات إعداد المعلمين وكذلك أثناء الخدمة .

- زيادة الاهتمام بالجانب الأكاديمى للطلاب المعلم ، مع مراعاة تمهين المواد الأكاديمية بحسب المراحل التعليمية ، التى سيعمل بها المتخرجون فى كليات التربية ، وتنمية التفكير الناقد والإبداعى مع تنمية النظرة التثويرية فى التعامل مع التراث ، والانفتاح على الثقافات غير العربية ، والتعامل مع اللغة العربية كثقافة ، وترشيد التدريب

العملى بحيث يصل إلى فصل دراسى واحد فى العامين الأخيرين من سنوات إعداد المعلمين فى كليات التربية .

- تأكيد أدوار جديدة للمعلم تشمل اعتباره خبيراً فى مجال تخصصه الأكاديمى ، وصانعاً للسياسات التعليمية ، ومشاركاً فى التطوير ، ونائباً للوالدين ، ومفاوضاً ومحاوِراً ومتقفاً ، وباحثاً ومبتكراً ، ومنمياً لقيم ومهارات الحياة والحرية الإنسانية، كما أنه على كليات التربية أن تشكل معلماً قادراً على إحداث التوازن بين القومى والوطنى والعالمى، والتوازن بين الماضى والحاضر والمستقبل ، والتوازن بين المعرفى والوجدانى والمهارى .

- كما أن على برامج هذه الكليات أن تزوده بالتحويلات الواجبة لطبيعة العصر والمستقبل من التحول من الجمود إلى المرونة ، ومن التجانس إلى التنوع ، ومن ثقافة الاجترار إلى ثقافة الابتكار ، ومن ثقافة التسليم إلى ثقافة التقويم ، والتحول من السلوك الاستجابى إلى السلوك الإيجابى ، ومن القفز إلى النتائج إلى معاناة العمليات ، ومن الاعتماد على الآخر إلى الاعتماد على الذات ، ومن التعليم محدود الأجل إلى التعلم مدى الحياة ، ومن ثقافة القهر إلى ثقافة المشاركة .

- القضايا الأساسية التى يجب أن تتناول العلوم الأكاديمية فى كليات التربية ، تشمل : تكنولوجيا الفضاء والاتصالات ، ومشكلات البيئة ، والكوارث الطبيعية وغير الطبيعية ، وقضايا الطاقة ، والمشكلة السكانية وأبعادها المختلفة ، وموارد المياه والمشكلات المرتبطة بها ، والحروب الكيماوية والجراثومية ، ثم قضايا الفن على اختلاف مدارسه ، مع ضرورة الاهتمام بالدراسات المستقبلية وتوظيف نتائجها فى المناهج الدراسية ، والهيمنة الثقافية ، وقضايا العولمة .

- تخريج معلمين مختصين فى الناحية الفلسفية ، والناحية الاجتماعية لتقديم الخدمات المهنية والإرشاد النفسى، والحاسوب، وعلوم الاتصال ، ومعلم العلوم والرياضيات باللغتين الإنجليزية والفرنسية ، وإخصائى لعيادات القراءة ، ومعلم لتدريس الأخلاق ، ومعلم للمكتبات الشاملة ، ومعلم للأنشطة التربوية ، والمعلم الباحث .

إن استشراف مستقبل كليات التربية قضية أساسية لتطوير إعداد المعلم وفى الوقت ذاته قضية قومية لتشكيل إنسان جديد لمجتمع جديد . وإذا كانت لجنة القطاع التربوى مسئولة عن إحداث التطوير ، فإن المسئولية الأولى تقع على كاهل عمداء كليات التربية وأساتذتها .

إن المستقبل يفرض نفسه علينا ، كما لم يحدث من قبل آخر ، ولا نملك ترف قراءة خاطئة لحركته أو مؤشرات ؛ لأننا نواجه عصرًا يتسارع إيقاع متغيراته على نحو غير مسبوق ، تحكمه سطوة الاقتصاد ، وقوة العلم والمعلومات ، والقدرة على المنافسة وهيمنة الكيانات القوية ، ونواجه عالمًا تتداخل شبكة علاقاته ومعاملاته على نحو أكثر تعقيداً ، لا يعطى فرصة التقدم إلا لمن يقدر على اغتنامها بقوة واقتدار ، ونواجه فوق ذلك تحديات داخلية عديدة ، تلزمننا أن نشد العزم ونشد الهمم ؛ كى نكون فى طلائع ركب التقدم الإنسانى .

علينا والعالم يدخل ألفيته الثالثة مع مطلع القرن الحادى والعشرين ، أن نوطد أنفسنا على اغتنام الفرصة وقبول التحدى ، لا نتأخر لحظة واحدة عن التعامل مع حركة المستقبل ؛ لأن مصر مهياة لدخول مرحلة جديدة تمثل نقلة حضارية مهمة ، تحقق لأبنائها مزيداً من التقدم وتضعها فى المكانة الأفضل فى عالمها ، وواجب هذا الجيل أن يحقق الانتقال الآمن والناجح إلى هذا المستقبل الزاهر .

إن التعليم فى عصر العولمة والعلم والمعلوماتية اختلف مفهومه ، وارتفعت أهميته ، وأصبح التنافس بين الدول فى حقيقة جوهره تنافساً حول التعليم .

ولقد أظهرت الوقائع بالفعل أهمية الدور الذى لعبه إصلاح التعليم منذ مطلع التسعينيات فى القرن العشرين فى تدعيم قدرة الأجيال الجديدة على التعامل مع العولمة وسائر متغيرات العصر ، وبذلت مصر إنجازات ضخمة لإتاحة التعليم للجميع والتميز للجميع ، واعتبار التعليم حقاً إنسانياً للجميع ، وعملت على أن تأتى الإصلاحات بما يجعل نظام التعليم قاطرة للتقدم والتنمية .

وتفعيلاً لنتائج دراسات تربوية ، ومن قبيل النقد الذاتى ، ورغبة فى تصحيح مسار كليات التربية وإصلاح برامجها ومراميها ، لتخريج معلم متعدد الكفايات ، قادر على

التفاعل الناجح مع المفاهيم التربوية الحديثة حيث أصبح التعليم للجميع تطوراً فى الكم ، والتعليم للتميز والتميز للجميع تطوراً فى الكيف ، وحيث اقتحمت التكنولوجيا المدارس مواجهة لتحديات العولمة ، وصارت الشراكة التربوية بين البيت والمدرسة معلماً للتربية، بات من اللازم تجسير الفجوة بين التجديدات التربوية الحادثة فى وزارة التربية والتعليم وتكوين المعلمين فى كليات التربية .

القضية تحتاج إلى وقفة ومراجعة لبرامج ومناهج إعداد المعلمين وتكوينهم أكاديمياً وتربوياً وثقافياً لتصبح التجديدات التربوية والمفاهيم الجديدة التى تتبناها المدارس جزءاً من برامج كليات التربية ، ولتصبح المناهج والكتب الدراسية التى تقدم لطلاب مراحل التعليم العام موضوع دراسة وتحليل واستيعاب من قبل طلاب كليات التربية ؛ حتى يدرس معلمو المستقبل فى كليات التربية ما سيقومون بتدريسه بعد تخرجهم ، حيث إنه من المؤسف أن ما يدرسه طلاب كليات إعداد المعلمين شىء وما يقومون بتدريسه بعد تخرجهم شىء آخر !

لابد من تضمين برامج إعداد المعلمين فى كليات التربية مفاهيم جديدة هى أن التعليم أمن قومى ، وأنه رؤية قومية لمواجهة تحديات المستقبل وهدف رئيسى من أجل التنمية البشرية للتمكن من الدخول إلى المنافسة العالمية ، ولابد من مراعاة مفاهيم علوم المستقبل ، والمعرفة الكلية ووحدة المعرفة ، والتعليم لتثمين القدرات والمهارات، ورعاية الطلاب غير العاديين من الموهوبين وذوى الاحتياجات الخاصة ، ومدارس الفصل الواحد ، ومدّ الخدمة التعليمية للمناطق المحرومة من التعليم ، وتنمية مفاهيم التربية البيئية، ومحاربة الإرهاب والتطرف، والوحدة الوطنية ، وحقوق الإنسان ، والمفاهيم السكانية ، والحفاظ على الموارد الطبيعية ، والسياحة ، ومحاربة الإدمان .

إن تجسير الفجوة بين برامج كليات التربية ومتطلبات مدارسنا يحتاج إلى:

- ١ - إنشاء مدارس نموذجية لتجريب أساليب التدريس الحديثة ، وتدريب المعلمين على تطبيق المفاهيم التربوية الجديدة فى إطار من التشويق واختبار التجارب التعليمية الناجحة ؛ ليفكر المعلم عالمياً ويطبق محلياً .

٢ - تطوير مناهج وبرامج إعداد المعلمين حتى تستوعب المهارات والقدرات والمعلومات اللازمة لطلاب مراحل التعليم العام بتحليل الكتب المدرسية ونقدها ، وتدريب الطلاب المعلمين على إتقان التكنولوجيا واستخدامها فى التدريس ، وتفعيل مفهوم التعلم للإتقان والتمكن ، والتعليم للحياة لا للامتحانات ، وإدارة المدرسة المنتجة .

٣ - إعداد معلمين متعددى الكفايات للطلاب غير العاديين من الموهوبين وذوى الاحتياجات الخاصة ، ولمدارس الفصل الواحد ، وربط القبول فلكليات التربية بحاجة المدارس إلى معلمين ذوى تخصصات معينة.

٤ - التوعية بإنجازات التعليم، وبمتطلبات الخطة المستقبلية لتطوير التعليم.

٥ - حصر المشكلات التربوية الحقيقية التى تواجه مسيرة تطوير التعليم ؛ حتى تكون موضوعات للدراسة والبحوث لدرجتى الماجستير والدكتوراه بديلاً عن المشكلات المتوهمة ، التى تقوم عليها الدراسات فى كليات التربية الآن حتى تصبح الدراسات التربوية ذات قيمة نفعية وظيفية .

٦ - إعداد برامج فى كليات التربية لتخريج معلمين يستخدمون اللغة الإنجليزية أو اللغة الفرنسية فى تدريس الرياضيات والكيمياء والفيزياء والأحياء ؛ خاصة بعد انتشار المدارس الخاصة وقيامها بالمشاركة فى تحمل أعباء تعليم أبناء الميسورين مادياً .

إن تصحيح مسار كليات التربية لتحقيق متطلبات المدارس مرهون برؤى الأقسام العلمية بكليات إعداد المعلمين ، وبفاعلية لجنة قطاع كليات التربية ؛ من أجل تصنيع وهندسة معلم جديد لمدارس جديدة تفعيلاً للرؤية القومية التى يتبناها التعليم القومى .

والاستعداد للمستقبل يبدأ من التعليم ، من خلال تزويد المعلم ثقبًل المتعلم المهارات والقدرات التى تستلزم مواجهة المستقبل ؛ الأمر الذى يفرض على كليات التربية إيلاء البعد المستقبلى جُلَّ اهتمامها فى فلسفة برامجها وأهدافها ومفاهيمها وتدريبات معلميها إما بتحميل مناهجها البعد المستقبلى عبر برامجها المتنوعة حتى يتمكن الطلاب المعلمون من مهارات الاستشراف والتنبؤ والتحسب والتوقع ، وإما بتكوين مجموعة من الأنشطة الطلابية التى يناط بها مهمة استشراف المستقبل محلياً ودولياً فى المجالات المختلفة ،

وترجمتها إلى أهداف وبرامج لتدريب الطلاب المعلمين على هذه الأبعاد المستقبلية ، وتنمية قدراتهم ومهاراتهم على استشراف المستقبل والاستبصار به .

إن دمج المفاهيم التربوية الحديثة فى برامج إعداد المعلمين يتوقف على مدى قدرتنا على إحداث ثورة فى تكوين المعلمين من حيث المضامين التى تشكل البرامج وأساليب وطرائق تقديمها وتقييمها ؛ حتى يتدرب الطالب المعلم على امتلاك مفاتيح المعرفة ومهارات الدراسة المستقبلية والتعلم الذاتى ؛ ليصبح الطالب المعلم باحثاً منتجاً للمعرفة مكتشفاً مبدعاً للتكنولوجيا ، قادراً على مخاطبة التلاميذ فى المدارس بعد تخرجه ، متعاملاً مع مختلف قدراتهم العقلية ، وحواسهم ومشاعرهم وعواطفهم وعقولهم مثيراً لحماستهم مبدعاً بيئة تعليمية مشجعة واعية لأفكارهم منشطة لتفكيرهم حافزة لإبداعاتهم وابتكاراتهم موظفاً الأنشطة اللاصفية، والمكتبة مركز مصادر التعلم، والكمبيوتر والدراسة الميدانية الحقلية والتقنيات التعليمية الحديثة .

إن كليات التربية فحاجة إلى نظام تعليمى جديد ، يستوعب خصائص حضارة عصر المعلومات ، ذلك العصر المتمسم بالتعقيد ، الذى يتطلب الذكاء الاصطناعى والسوبر كمبيوتر والكيمياء الإحصائية والبيولوجيا الرياضية ، والتكنولوجيا الحيوية بغية هندسة وتصنيع المعلم المنتج المبتكر المبدع .

وإذا كانت كليات التربية بصورتها التقليدية التى جاوزت نصف القرن تخرج المعلم التقليدى للمرحلة الإعدادية وكذلك المرحلة الابتدائية ، فمتى نفكر فى إعداد معلم للمرحلة الثانوية ؟ متى نشكل معلماً يمتلك مهارات وقدرات وكفايات نوعية تمكنه من القيام بأعباء وأدوار المدرس الكفاء فى تلك المرحلة التى تؤهل للجامعة ، والتى قد تكسب المتعلم مهارات الحياة ومهارات حرفة أو صناعة صغيرة أو إنتاج سلعة أو التمكن من العمل فى منشأة صغيرة تجارية أو زراعية أو صناعية ؟ وهل وظفت كليات التربية أبحاث طلابها لخدمة أهدافها ومراميها فى إعداد معلم للمرحلة الثانوية أو الكشف عن أساليب وطرائق واستراتيجيات تعليمية جديدة تخرج مسيرة إعداد المعلمين من النمطية والخطية ؟ أو فى تحديد المتطلبات الأكاديمية أو المهنية أو الثقافية اللازمة لتكوين معلم للمرحلة الثانوية ؟

حتى تتناغم توجهات كليات التربية مع مسيرة تطوير التعليم فبالمدارس ، وحتى نخرج معلما جديداً لمدارس جديدة .

٥ - التدريب لتحسين كفايات المعلمين :

التدريب هو إكساب الأفراد المعارف والمهارات والاتجاهات والقيم اللازمة لإنجاز أعمال محددة بأكثر الطرق فاعلية وكفاءة . وترجع الإشكاليات الأساسية فى التعليم والتدريب إلى تلك الفلسفة ، التى تحكم التوجهات التنموية التى تختزل التنمية فى النمو الاقتصادى ، وبالتالى تختزل الإنسان وتجعله مجرد مواطن اقتصادى يحركه العمل من أجل الربح .

وهذه النظرة التجزئية المتمثلة فى مجمل القطاعات نجد تجلياتها فى العلم وفى المدرسة وفى الجامعة وفى المصنع ، وهذا يفرض إشكالية البحث عن تنظيم اجتماعى جديد ، ويحصر التدريب فى مهارات بعينها ، بالإضافة إلى أن العلوم منفصلة، حيث إن العلم الطبيعى منفصل عن العلوم الإنسانية ، وداخل كل منظومة تبدو التفرعات والجزر المنعزلة ، بالإضافة إلى الفصل بين ما هو نظرى وما هو عملى من معلومات ومهارات ، وبالتالى فهناك الفصل بين مواقع العمل عن مؤسسات الدراسة والتدريب .

وحتى فى التدريب هناك الفصل بين المهارات والقيم الموجهة لتلك المهارات ، وفيما وراء هذا نجد الفصل بين عالم القيم وعالم الواقع والعالم المادى ، والمجتمع مقسم العمل فيه يخضع لتقسيمات تعكس التراثية والهرمية ، وحتى الإنسان منقسم على نفسه فبعضه وجدانى وبعضه مادى ، يعيش فى عالم مقسم بين شمال وجنوب ، العلاقة بينهما قائمة على القهر والاستلاب ، وأضحى الاغتراب سمة مميزة لهما، والتعاون الوحيد القائم بينهما هو التسابق إلى تلك الثروات .

ولكن بفضل ثورة المعلومات التى يسرت التقنية القائمة للنظر إلى الأرض من خلال منظور كونى موحد يرى فى العالم وحدة واحدة ، ويرى الإنسان باعتباره جزءاً من الطبيعة . وفى هذا الإطار يصبح التعليم للجميع والتدريب للجميع عمليتين متصلتين

مدى الحياة ، ولا يفصل محتوى التعليم والتدريب بين المعلومات والقيم والمهارات على اعتبار أن الإنسان وحدة متكاملة دينامية ، ويتوجه التعليم والتدريب نحو تغيير الشخصية الإنسانية من عمليات عقلية واتجاهات ومهارات ومعلومات وقيم.

إن المعلم يواجه أثناء عمله الذى يتطلب منه القيام بأدوار متعددة كثيراً من المشكلات ، وهو فى حاجة إلى تعرف أفضل البدائل التى تساعد على حلها ، فهو يواجه مشكلات مع أولياء الأمور ، ومشكلات مع مدير المدرسة ومع الموجه التربوى ، ومع زملائه المعلمين ، ومع الطلاب داخل الفصل ، وهناك مشكلات مع المنهج وطرائق التدريس والوسائط التعليمية ، وممارسة الأنشطة ، وأساليب التقويم والامتحانات ، ثم إن هناك مشكلات أخرى تتعلق بمدى التشجيع والدعم والتحفيز الذى يتلقاه المعلم ، ناهيك عن ذلك فإن المدرسة تعاني من قصور بيّن فى كفايات المعلمين الذين يعدون داخل كليات التربية فى إطار برامج لا تتفق مع متطلبات المدارس الحديثة التى فرضتها طبيعة العصر ورؤى المستقبل ومسيرة تطوير التعليم المصرى المتنامية أبداً.

إن المعلم يفتقر إلى إعداد علمى ، قائم على إكسابه مهارات البحث العلمى ، والتعلم الذاتى والقراءة خارج المقرر ، وهو فى حاجة إلى إعداد متكامل فيه الجوانب النظرية لعلوم العصر مع تطبيقاتها فى الحياة ، وهو فى حاجة إلى إعداد مهنى جديد يتفق مع المنظور العالمى الحديث حيث يستغرق نموه المهنى مهنة التعليم فى جوانبها المختلف : أهدافها ونظرياتها وفلسفتها ، ومعارفها ومهاراتها وسلوكياتها فى إطار ثقافة عصر المعلومات والتقدم التكني المتسارع والتعامل مع مصادر المعرفة الحديثة ، وليس فقط مع مطلوبات الثقافة الورقية ثقافة الورقة والقلم . كما أنه يحتاج بل يفتقر إلى جرعة أكاديمية تخصصية ليقوم بالأنشطة الأكاديمية ، التى تخصص فيها بعمق ودقة ووعى ينقله إلى مستوى الطلاب المتخرجين فى كليات أكاديمية ، وهم الذين درسوا مواد أكاديمية تخصصية زهاء سنوات أربع .

إن عدم النفاذ كليات التربية إلى المهام التدريبية لرفع الكفايات التخصصية والمهنية والثقافية وتحسين أداء المعلمين المتخرجين فى إطار برامج لتكوين المعلمين لا

تتناغم مع متطلبات ومواصفات المعلم الجديد جعل التدريب الذى تتحمل أعباءه وزارة التربية والتعليم ، قضية تحتاج إلى وقفة وتأمل وإعادة نظر ، حيث إن التدريب وسيلة من وسائل تحريك التعليم قدما إلى الأمام وتطويره وتحسين الكفايات الوظيفية للمعلمين، بل إن التدريب ينمى قدرات المعلم ويساعده على التكيف المرن مع الظروف التعليمية التربوية الجديدة ، كما أنه يجدد نشاطه ويكسبه خبرات جديدة ومعارف مستحدثة ويبنى فيه القدرة على البحث والاستمرار فى ذلك .

إن التدريب ضرورة وحق للمعلم على امتداد عمره المهني ؛ لأنه يتعامل مع البشر وعليه أن يفهم نفسه ويفهم طلابه ويفهم العالم من حوله . والتدريب عملية إنسانية فى جوهرها تساعد فى تحسين أدائه ومسايرة روح العصر وأساليب التفاعل المناسبة ، وإكسابه القدرة على قيادة التغيير ليس على المستوى المدرسى بل على المستوى البيئى والمجتمعى .

إن السعى نحو تحقيق تدريب جيد يتطلب وجود خطة للعمل تحدد الأهداف والأنشطة الإنتاجية المطلوبة ، وتوفير الإمكانيات والتجهيزات الفنية والإدارية للأداء السليم ، وتحليل أدوار المعلمين لمعرفة مواطن التدنى ، وكفاءاتهم من مستحدثات العصر ، والمفاهيم الجديدة التى دخلت المدارس المصرية ، وتوفير البرامج التدريبية الحديثة وعقد ورش العمل والتقنيات الحديثة للتدريب على أساليب التعليم والتعلم الجديدة ، وتوفير المطبوعات والحقائب التعليمية اللازمة للمتدربين ، وإقامة لقاءات حوارية تناقشية مع قيادات التعليم ، وبناء معايير واضحة للحكم على كفاءات المتدربين ، وتعرف آرائهم فى جدوى البرنامج المقدم لهم من خلال استبانات أعدت لهذا الهدف ، وتوفير نظام مستمر لتقويم الأداء أثناء فترة التدريب ، وتوفير نظام للحوافز المادية والمعنوية .

إضافة إلى ما سبق ، فإن التخطيط لبرنامج تدريبى يتطلب مراعاة الحاجة لدى المتدرب ؛ حيث تدفعه إلى حضور البرنامج التدريبى ، ومشاركة المتدربين لدعم العملية التدريبية بعمل المتدرب ، ومراعاة الفروق الفردية لدى المتدربين ، ومساعدة المتدربين

على التحويل إلى مدرّبين ونقل ما تعلموه إلى الميدان العملى ، وتزويد المتدربين بمعلومات حديثة ودقيقة .

إن الدراسات والبحوث الميدانية التى قامت على الاحتياجات الميدانية للمتدربين تشير إلى أن هناك أربعة محاور رئيسة ، يجب أن يتجه إليها التدريب، هى : التدريب البنائى والتأهيلى والتطويرى والتنشيطى ، وكلها أنماط تدريبية يجب أن تلقت إليها المؤسسات المعنية بتدريب المعلمين ، وأن توضع على شكل خطة منظمة لتنمية الموارد البشرية ، شريطة أن يتم تنوع أساليب ووسائل التدريب وفقاً لمقتضيات البرنامج التدريبى ، وتأهيل الكوادر المدرسية القادرة على قيادة الدورات التدريبية وتنفيذ برامجها بالأساليب والتقنيات الحديثة ، كذلك تدريب المعلمين على استخدام التكنولوجيا المتقدمة فى المواقف التعليمية ، وإعداد دراسة تقييمية لتعرف أثر الدورات التدريبية فى الميدان التعليمى .

إن النقلة النوعية التى يجب أن تلقت إليها فى مؤسساتنا التعليمية التدريبية ، والتى تشدها عملية تحديث التدريب هى إدخال التدريب من أجل التوظيف فى مشروعات صغيرة ، ومن أجل المهن الحرة ، ومن أجل تنظيم المشروعات . ومن المتوقع أن تولد الأعمال التجارية الصغيرة التى يؤسسها رجال الأعمال معظم الوظائف فى الاقتصاد الحديث ، كما أنه من المتوقع أن تقوم بدور حيوى متزايد فى التنمية الاقتصادية ؛ خاصة فى ضوء بعض التقديرات المستقبلية . ولن يكون التدريب فى حد ذاته فعالاً إلا إذا كانت شروط استخدام المهارات التى تم تعلمها شروطاً مواتية، فالمطلب الأساسى من التدريب هو إيجاد فرص عمل ، وإذا لم تكن هناك فرص عمل .. فلن يكون التدريب فعالاً . ويعنى التدريب هنا الإعداد لمهارة دون التعرض للمضامين النظرية للمهام التى يتم تعلمها .

وتتضمن الاحتياجات التدريبية جانبين أساسيين ، هما : تغطية فجوات الإعداد التى أدت إلى قصور فى الأداء الحالى للعاملين نتيجة قصور فى المعارف والمهارات والاتجاهات لديهم ، ثم متطلبات تحقيق خطة القوى العاملة أو الموازنة بين العرض والطلب . وتحدد الاحتياجات التدريبية الناشئة عن التغير فى طرق وأساليب العمل ،

والتغير فى معدلات الأداء ، وإعادة توزيع العمالة ، والترقيات والتنقلات ، وتجنب النقص فى المهارات الأساسية .

والتدريب الجيد والتعليم الجيد متساويان من حيث الجودة ، عندما يؤدىان إلى نمو مفاهيم المتدرب وتحليلاته . وفى الوقت ذاته يرتبط التعليم الجيد غالباً بالنواحى التطبيقية التى تحتاج فيها المعرفة النظرية إلى مهارة عملية، كما يقلل التعليم فترة التدريب المطلوبة .

إن ثمة عوامل حاكمة لقطاع التعليم والتدريب فى ضوء علاقته بقضايا العمالة والتنمية ، هى : عدم التكامل بين هياكل الاقتصاد والعمالة والتعليم ، وعدم تكافؤ الفرص التعليمية ، ووجود ثنائيات فى بنى وأنظمة التعليم ، وتأثير بعض القيم المجتمعية على فعالية قطاع التعليم والتدريب وزيادة إسهامه فى التنمية الاقتصادية مثل تدنى النظر للعمل اليدوى والتعليم الفنى والمكانة الاجتماعية لمهنة التعليم . ولا تقف مسئولية توفير التدريب على القطاع الحكومى ، بل تبدو الحاجة إلى مشاركة القطاع الخاص فى تدريب العمالة .

إن مشاركة القطاع الخاص فى تدريب قوى المستقبل العاملة ؛ خاصة فى ظل عجز ميزانية التعليم عن أن تستجيب بقدر كافٍ وبسرعة لمتطلبات المهارة المتغيرة فى شكل متلاحق ، وعن تحمل تجربة تدريب الأفراد فى المهارات الفنية . كما تلقى على جامعاتنا المترعة بالخبرات والعلماء ، والعائدين من دول أجنبية بخبرات جديدة القيام بمسئولية تجاه تفعيل تدريب المتخرجين باستغلال إمكاناتها التقنية وفى مقدمتها عناصر الجامعة البشرية لتحديث وسائل التدريب والبحث التجريبي ، وتوفير آلية وطنية فاعلة للإمداد التقنى المطلوب لتعزيز برامج البحث والتطوير .